الانتخابات الرئاسية التركية وتداعياتها على الدولة وحزب العدالة والتنمية

غالب دالاي
باحث سياسي

ملخص

بعد مرور عام على الاحتجاجات والغضب والتطورات المهمّة، اختارت تركيا أول رئيس لها منتخب شعبيًّا في شهر أغسطس 2014. لقد أصبح رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردوغان أول رئيس لتركيا ينتخب بالاقتراع الشعبي المباشر، وحصل على نحو 52 في المئة من الأصوات. بالرغم من دعم حزبَي المعارضة الرئيسين: حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب الحركة القومية اليميني (MHP)- مرشحًا مشتركًا، هو الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو، في تحدٍّ صريح لأردوغان. أمّا حزب الشعب الديمقراطي (HDP) اليساري الموالي للأكراد فدعم المرشح صلاح الدين دميرتاش. وعلى الرغم من انتهاء السباق الرئاسي بانتصار أردوغان، إلا أن العملية الانتخابية وخيارات المرشحين سلطت الضوء على بعض الأبعاد المهمّة في السياسة التركية المعاصرة. كما أن القواعد الاجتماعية للمرشحين ومكانة الرئيس المنتخب في النظام السياسي تتطلب المزيد من البحث والدراسة.

وعلاوة على ذلك، أثار تولي وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء خلفًا لأردوغان مناقشات جديدة حول مستقبل حزب العدالة والتنمية الحاكم، ومستقبل السياسة الخارجية والداخلية في تركيا. فمن جهة، لا يمكن إنكار أن الانتخابات الرئاسية والتغييرات التي حدثت قد بشرت حتمًا بنتائج مهمّة على صعيد السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. ومن ناحية أخرى قد يؤدي تولي داود أوغلو لرئاسة الحزب إلى تغيير في نمط إدارة شؤون الحزب، ولكن من الواضح أنه لا تغييرات كبيرة في الجوهر بشأن توجهات الحزب في المستقبل القريب.

القاعدة الاجتماعية للمرشّحين

حاليًّا، هناك أربعة أحزاب في البرلمان، تمثل أكثر من 90 في المئة من الأصوات، على الرغم من العتبة العالية، الـ10 في المئة، التي يحتاجها أي حزب لدخول البرلمان. يمثل

رؤية تركية
2014 - 12
21 - 7

حزب العدالة والتنمية الحاكم القسم المحافظ المتدين من المجتمع. أما حزب المعارضة الرئيس حزب الشعب الجمهوري (CHP) فيمثل الشريحة العلمانية. ويعتمد حزب الحركة القومية (MHP) على الدائرة القومية، في حين أن حزب الشعب الديمقراطي المؤيد للأكراد (HDP) المنحلّ، والذي أصبح حزب السلام والديمقراطية (BDP) هو الممثل السياسي للقوميين الأكراد. في الفترة التي تسبق الانتخابات، اتضح أن ثَمّة سيناريوهين يشكلان الحسابات السياسية للأحزاب المعارضة.

حُدّد تاريخ 10 أغسطس 2014 لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات. وأعلن حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية (حزب الشعب الديمقراطي) / HDP BDP عن مرشحهما، واتفق حزب الشعب الجمهوري (CHP) المعارض وحزب الحركة القومية MHP على مرشح مشترك في مواجهة أردوغان. وكان من المفترض أنه إذا لم يتمكن أحد المرشحين من الحصول على أكثر من 50 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى، فستجرى جولة ثانية في 24 من شهر أغسطس بين المرشحَين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. وبالنظر إلى أن السباق الانتخابي كان في المقام الأول بين أردوغان ومرشح المعارضة المتفق عليه (حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية)، فمن الضروري تحليل القاعدة الانتخابية لكل فريق بدقة. بدا أن المعارضة اعتمدت في الفترة التي سبقت الانتخابات على اثنين من السيناريوهات للفوز، ولكن من دون جدوى.

أولًا، لم يكن بإمكان المرشح المشترك (للمعارضة) الفوز إلا إذا حصل على ما يقرب من جميع أصوات حزب الشعب الجمهوري العلماني (CHP)، المعارض الرئيس، وجميع أصوات حزب الحركة القومية MHP القومي، وعلى قسم كبير من أصوات القواعد المجتمعية التي تقع خارج دائرة النفوذ الانتخابي للحزبين أيضًا. لذا من الممكن إطلاق اسم فريق "القوميين العلمانيين" على تحالف هذين الحزبين، وكما ثبت من الانتخابات السابقة، فإن إمكانية تصويت فريق العلمانيين والقوميين أقل من 45 في المئة. ونتيجة لذلك، يبدو أنهم ركزوا على العنصر القومي، واستهدفوا القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية الحاكم التي تتضمن أصحاب النزعات القومية، بالإضافة إلى كون الحزب محافظًا. ومع ذلك كلّه، وبالرغم من توحد الناخبين، فإن السمة "العلمانية" لهذا التحالف ضيّقت الخناق على احتمالات نجاح مثل هذه المحاولة.

بالنسبة للكتلة المحافظة الدينية –على الجانب الآخر من الطيف السياسي– كان احتمال نسبة تصويتها ما بين 50 و60 في المئة. وبالطبع كان أردوغان ممثل هذه المجموعة، وبفضل قدراته الخطابية والحملة السياسة المؤثرة فاز في الانتخابات. لذا يمكن تصنيف جميع الأحزاب السياسية تقريبًا في تركيا تحت هاتين الكتلتين.

ولكن الاستثناء الوحيد في هذه الصورة هو حزب السلام والديمقراطية (حزب الشعب الديمقراطي) (HDP /BDP)) الموالي للأكراد. ارتفعت أصوات هذا الحزب بأصوات من القاعدة الاجتماعية المحافظة، مع أنهم ينتمون إلى التقليد السياسي العلماني. لقد كان التحالف "العلماني القومي" الناجم عن شراكة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية القومي قويًّا؛ لكن مرشحهما أكمل الدين إحسان أوغلو لم يكن متعاطفًا مع مطالب الأكراد ومنحهم المزيد من الحقوق الثقافية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإن كون أردوغان أحد مهندسي عملية السلام الكردية الرئيسين، إلى جانب زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان– عزز احتمال أن تذهب أصوات حزب السلام والديمقراطية (حزب الشعب الديمقراطي) لصالح أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إذا كان قد قُدر لها أن تجري.

لقد كان التحالف "العلماني القومي" الناجم عن شراكة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية القومي قويًا؛ لكن مرشحهما أكمل الدين إحسان أوغلو لم يكن متعاطفًا مع مطالب الأكراد ومنحهم المزيد من الحقوق الثقافية والسياسية

من ناحية أخرى، سيناريو آخر، خُطط له على مستوى النخبة، بتحالف انتخابي ضد أردوغان، بدلًا من تشكيل تحالف أيديولوجي وسياسي. وكان من المفترض أن القاسم المشترك بين جميع الأحزاب والحركات التي ستشارك في هذا التحالف

هو مواجهة أردوغان. لكن هذا التحالف، لم يكن مبنيًّا على مبدأ أو أيديولوجية، بل تحالف للاعتراض على (أردوغان) فقط. اقتضت هذه الخطة أن يضحّي جميع الأحزاب السياسية بكل ما لديها من اختلافات سياسية ومبدئية من أجل الوقوف في وجه أردوغان. في الواقع، لم يصوت حوالي 54 في المئة من الناخبين لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التي جرت في 30 مارس 2014. لكن هذه الكتلة الانتخابية الكبيرة ليس لديها الكثير من القواسم المشتركة في ظل الظروف العادية. وتضم هذه الكتلة القوميين الأتراك، وكذلك القوميين الأكراد، والعلمانيين المتطرفين، وكذلك الإسلاميين... وغيرهم. ومن ثَمّ فإن مثل هذا السيناريو كان فاشلًا منذ البداية.

بعد الانقلاب العسكري سنة 1960 ابتكر الجيش التركي بقيادة المؤسسة البيروقراطية نوعًا جديدًا من الرئاسة، فصل فيه مكتب الرئاسة عن الشعب، وجعل دور الرئيس شرفيًا في تعيين كبار رجال الدولة

وأخيرًا، كان المرشح المشترك نتاج النخبة، مع أن الشعب هو الذي اختار الرئيس هذه المرة. لقد تم التعامل مع خطط النخبة كما لو أنها ضمنت كسب أصوات ناخبي كتلة المعارضة الموحدة كافة: (حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية) ضد أردوغان. لكن نتائج التحالف الضمني بين حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية في السنوات الأخيرة لا تدعم فكرة أن التحالف على مستوى النخبة سيترجم إلى تحالف على مستوى الدائرة الانتخابية. ولتوضيح هذا الادعاء لا بد من التذكير بأن حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية عارضا حزمة التعديلات الدستورية التي أجرى حزب العدالة والتنمية استفتاء عليها في عام 2010. وبالرغم من توحدهما ضد أردوغان، تمت الموافقة على هذه الحزمة من التعديلات الدستورية بنسبة 58 في المئة من التأييد الشعبي. وحصل حزب العدالة والتنمية على 38.8 في المئة من الأصوات في الانتخابات المحلية عام 2009، وما يقرب من 50 في المئة في الانتخابات العامة عام 2011. توضح هذه الصورة لماذا خاضت المعارضة معركة شاقّة لدعم مرشح يروق لناخبي الحزبين، ويقلل من مستوى الانشقاقات؟

التطور التاريخي للوضع الرئاسي في النظام السياسي

بالإضافة إلى المناقشات السياسية التي جرت في تركيا حول مسألة: مَن الذي سيشغل القصر الرئاسي؟ احتدم الجدل حول الدور الذي سيلعبه الرئيس المنتخب. وكما أشار حاتم أتا قُبيل الانتخابات إلى أنه بعد الانتخابات الرئاسية في أغسطس، سوف تشهد تركيا النوع الثالث من النظام الرئاسي. النوع الأول يشير إلى الفترة ما بين 1923 و1960 التي كان مكتب الرئاسة

خلالها المؤسسة الأقوى في النظام، ويتمتع بسلطة تعيين رئيس الوزراء والتفاعل المباشر مع الشعب. بالإضافة إلى ذلك، كان بإمكان الرئيس الاحتفاظ برئاسة حزبه، لذلك كان الرئيس شخصية سياسية فاعلة. جرى هذا مع اثنين من الرؤساء الثلاثة الذين تولوا مقاليد الحكم في الفترة 1923–1960؛ وهم: كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة، وعصمت إينونو، الرئيس الثاني للجمهورية، الذي كان رئيسًا للجمهورية ورئيسًا لحزب الشعب الجمهوري (CHP) في الوقت نفسه. أما جلال بايار الرئيس الثالث لتركيا، فكان الوحيد الذي استقال من حزبه، الحزب الديمقراطي، وارتكز القرار آنذاك على مبادئ سياسية للحزب الديمقراطي وليس بسبب أي مطلب قانوني.

وثمة عامل آخر ساعد على زيادة قوة ومكانة الرئيس في النظام السياسي، هو غياب أي حدود لهذه الوظيفة. كان بإمكان أي شخص أن يكون رئيسًا طالما فاز حزبه في الانتخابات. واحتفظ الرئيس بهيمنته على جميع القرارات المهمّة في هذه الفترة.

لكن بعد الانقلاب العسكري سنة 1960 ابتكر الجيش التركي بقيادة المؤسسة البيروقراطية نوعًا جديدًا من الرئاسة، فصل فيه مكتب الرئاسة عن الشعب، وجعل دور الرئيس شرفيًّا في تعيين كبار رجال الدولة. سلطة التعيين هذه التي مُنِحت للرئيس، كانت باعتباره المراقب على سلطة البرلمان المنتخب. وقد كان أربعة من الرؤساء الثمانية الذين تولو الحكم في هذه الفترة 1960–2014، جنرالات عسكريين سابقين، بالإضافة إلى رئيس كمالي متشدد هو أحمد نجدت سزر، الرئيس السابق للمحكمة الدستورية. أما ثلاثة الرؤساء الآخرون فكانوا سياسيين سابقين. الرؤساء ذوو الخلفيات العسكرية شغلوا المنصب من دون انقطاع من عام 1960 حتى عام 1989. لذا يسلط هذا العامل الضوء على طبيعة الدور الذي أسبغ على مكتب الرئاسة من قبل قادة الانقلاب في تركيا.

وعلاوة على ذلك، حُدّدت ولاية واحدة للرئيس. فبمجرد انتخابه كان على الرئيس أن يتخلى عن مسؤولياته السياسية والبرلمانية كافة، وكذلك الحد من ثقله في النظام السياسي، وقطع علاقاته مع الجمهور ومنحه ثقلًا موازنًا للسياسيين المنتخبين. وبصرف النظر عن الرؤساء أصحاب التوجهات الإصلاحية، مثل: تورغوت أوزال وعبد الله غول– قام رؤساء تركيا بالدور الذي رسمته لهم المؤسسة الكمالية في أعقاب انقلابات عام 1960 و1980، وتحديدًا منذ دستور عام 1961.

أما بذور النوع الرئاسي الجديد (الثالث) فقد غرست في عام 2007. إذ غُيّرت قواعد انتخاب الرئيس في هذا العام، وذلك بسبب الخلاف بين حكومة حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العلمانية (التي يقودها الجيش) حول ترشح عبد الله غول، الذي ترتدي زوجته الحجاب الإسلامي. ونتيجة لتغير قواعد الانتخابات كان واضحًا أن طبيعة الرئاسة ومحتواها أيضًا سيتغيران. في النموذج الجديد، سيطلق الرئيس حملته الانتخابية، ويقدم رسائل سياسية، ويعتمد

على قاعدة اجتماعية، وفي نهاية المطاف يتم اختياره مباشرة من قبل الشعب بأكثر من 50 في المئة من الأصوات. وبالنظر إلى الشرعية والسلطة التي سيكتسبها الرئيس والمجتمع السياسي والاستقطاب في تركيا، فإن الرئيس سيصبح حتماً شخصية سياسية مؤثرة، تستجيب لقاعدته الانتخابية، ومن ثَمّ يتصرف بطريقة سياسية.

وعلاوة على ذلك، سيكون هناك تغيير بشأن الولاية المنصوص عليها في قواعد الانتخابات السابقة. كانت هذه القاعدة هي أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى التصادم بين الرئيس والشعب، وجعله ممثلًا للنظام (بدلًا من الشعب)، حيث لم يكن يسعى إلى إعادة انتخابه مرة أخرى. في النظام الجديد، سيكون الرئيس قادرًا على خوض الانتخابات لولاية ثانية، الأمر الذي يعد حافزًا للرئيس المنتخب للاستجابة لمطالب ناخبيه. ومن ثَمّ فإن التغيير الذي ظهر في عام 2007 في الانتخابات الرئاسية سيطوي صفحة من التاريخ السياسي في تركيا. على وجه التحديد، من المتوقع أن يواجه النظام السياسي التركي برئاسة وزرائه المركزية تحديات مختلفة؛ حيث سيكون لرئيس تركيا القادم تفويض شعبي قوي، ومن المرجح أن يُنتخَب بأصوات تفوق أصوات انتخاب رئيس الوزراء.

ولا جدال أن هذا الشعور بالشرعية المكتسبة والقوة من خلال التفويض الشعبي سيحفز الرئيس على تعزيز موقع الرئاسة في النظام السياسي، إن لم يكن محاولة تحويل النظام البرلماني التركي إلى شبه رئاسي أو رئاسي. وبالنظر إلى العملية الشاقة والمتطلبات القانونية والدستورية والمعوقات

لتحقيق مثل هذا التحول، يبدو من غير المرجح -بغض النظر عن خطاب الحزب- أن يقوم حزب العدالة والتنمية بإجراء مثل هذا التغيير في المستقبل القريب. عند هذه النقطة، هناك سيناريو آخر؛ وهو أن حزب العدالة والتنمية لن يسعى إلى تعديل النظام السياسي، بل سيسعى لتقوية سلطة الرئيس. لكن أيضًا منح الرئاسة المزيد من السلطات سيتطلب إجراء تعديلات دستورية جديدة.

ليس من الواضح الآن، أن البرلمان الحالي بمكوناته، سيمكن حزب العدالة والتنمية من تعديل الدستور لتعزيز سلطة مكتب الرئاسة، فهناك حاجة إلى تأييد 367 نائبًا لتمرير أي تعديل دستوري، أو توقيع 330 نائبًا لطرح هذا التعديل للاستفتاء. في الوقت الحاضر، لدى حزب العدالة والتنمية نحو 310 نائبًا في البرلمان، وهذا العدد لا يكفيه للقيام بذلك وحده. لذا يحتاج إلى دعم من المعارضة. لكن في ظل المناخ الحالي، هناك حزب واحد قد يقدم دعمه، حزب السلام والديمقراطية) حزب الشعب الديمقراطي) HDP /BDP الموالي للأكراد، وهذا يتوقف على تطور عملية السلام الجارية مع حزب العمال الكردستاني المسلح (PKK). وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة بين حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية (حزب الشعب الديمقراطي) / HDP BDP الموالي للأكراد قد تسبب رد فعل عنيف من الدوائر القومية في حزب العدالة والتنمية. وبما أن مثل هذه الخطوة ليست خالية تمامًا من المخاطر، فإنه ليس من المؤكد أن يقوم أردوغان بهذه الخطوة حتى لو حصل على دعم حزب السلام والديمقراطية لتعديل الدستور.

ليس من الواضح الآن، أن البرلمان الحالي بمكوناته، سيمكن حزب العدالة والتنمية من تعديل الدستور لتعزيز سلطة مكتب الرئاسة، فهناك حاجة إلى تأييد 367 نائبًا لتمرير أي تعديل دستوري، أو توقيع 330 نائبًا لطرح هذا التعديل للاستفتاء

كملاذ أخير، سوف يستخدم أردوغان سلطته الرئاسية إلى أقصى حد. لتوضيح ذلك، لم يُستَغل بعض جوانب سلطة الرئيس وصلاحياته من قبلُ في تركيا. فعلى سبيل المثال، السلطة القانونية تسمح للرئيس برئاسة اجتماع مجلس الوزراء، وإن لم يحدث ذلك في الماضي، فيما عدا حادثة واحدة خلال حرب الخليج الأولى. في حالة رئاسة أردوغان، أشار إلى أنه بالفعل سيكون له قراءة أكثر توسعية للسلطة الرئاسية، ولن يمتنع عن اللجوء إلى استخدام صلاحياته كافة. خُطب أردوغان تؤكد هذا. منها مثلًا نقلُ صحيفة عن أردوغان قوله: إن "الرئيس سوف ينتخب من قبل الشعب للمرة الأولى، وهذا في غاية الأهمية"، وأضاف أن "المسؤوليات ستكون مختلفة بعد هذه الانتخابات، وأن الرئيس لن يكون رئيسًا للبروتوكولات، ولكن سيبذل العَرَق، ويدير، ويعمل بجِد". ومن خلال تصريحاته، يتضح أن أردوغان يطمح في رئاسة نشطة تشارك في الحكم وليست احتفالية.

التداعيات المترتبة على حزب العدالة والتنمية

نظرًا لتولي داود أوغلو رئاسة الحزب بعد رحيل أردوغان إلى رئاسة الجمهورية، أثيرت أسئلة كبيرة حول مستقبل حزب العدالة والتنمية. وطرح المحللون بعض السيناريوهات حول مستقبله في مرحلة ما بعد أردوغان. ورأوا أنه على الرغم من أنه لم يولد حزبًا موجهًا نحو الزعامة منذ بدايته، إلا أنه قد تطور وأصبح حزبًا قائدًا على مر السنين. وأصبح اسم أردوغان السمة المميزة لحزبه. من بين الأحزاب الأربعة الممثلة في البرلمان التركي، فإن الدائرة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية هي الأكبر، وتعتمد أساسًا على أداء زعيم الحزب 40 في المئة. ومن هنا، يمكن استخلاص سيناريوهات مخيفة لحزب العدالة والتنمية، بالنظر إلى طبيعة منحى زعامته. وستكون هذه التأكيدات صحيحة إذا لم يحدث إعادة تنظيم للحزب بعد رحيل زعيمه. ومع ذلك، تتوقف السيناريوهات القاتمة على ما إذا كان الحزب سيقوم بإجراء الإصلاحات الضرورية له بعد أردوغان. إذا حدث ذلك، فإن الحزب سيقوى بتغيير القيادة.

يجادل روبرت مايكل Robert Michel في كتابه عن الأحزاب السياسية، أنه مع مرور الوقت "ستجد المنظمات (السياسية) صعوبة في التكيف مع الظروف المتغيرة الخارجية"، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تنطبق على غالبية الأحزاب والنظم الحزبية في العالم الديمقراطي، إلا أن هناك أيضًا استثناءات مهمّة لهذه القاعدة، بدليل حكم الحزب

نظرًا لتولي داود أوغلو رئاسة الحزب بعد رحيل أردوغان إلى رئاسة الجمهورية، أثيرت أسئلة كبيرة حول مستقبل حزب العدالة والتنمية. وطرح المحللون بعض السيناريوهات حول مستقبله في مرحلة ما بعد أردوغان

الديمقراطي الليبرالي في اليابان، والحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا (وخاصة بين عامي 1945 و1980)، والحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد (بين 1932 و1976، ومرة أخرى بعد عام 1982). لقد أسهم نجاح هذه الأحزاب في تعديل هياكل أحزابها وإعطاء الأولويات لمواجهة التحديات، وتقليل الاعتماد على شخصية واحدة، في زيادة قدراتها على التحمل. يواجه حزب العدالة والتنمية في تركيا أيضًا تحديًا مماثلًا، يتمثل في أن استمرار نجاح الحزب في الانتخابات يتوقف على مدى نجاح الحزب وقدرته على تعديل هيكله التنظيمي، ولغته، وسياساته تجاه تركيا الجديدة، وخاصة بعد أن غادر زعيمه الكاريزمي منصبه.

وعلاوة على ذلك، فإن الحزب أبقى على لائحته التنفيذية التي وضعت حدًّا لولاية النائب، وجعلتها ثلاث دورات في مجلس النواب، وهذا يعني أن 73 نائبًا من نواب الحزب لن يكونوا قادرين على الترشح لإعادة انتخابهم في الانتخابات العامة المقبلة

في عام 2015، وهو ما يظهر أن لدى الحزب الفرصة لترسيخ وإعادة تنظيم نفسه. وبما أن الحزب لم يعد يعتمد على زعيمه الكاريزمي وأهم كوادره، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على الحزب أصبح حتميًّا. وهذا الطابع المؤسسي وإعادة التنظيم أيضًا ضرورية لحزب العدالة والتنمية من أجل الانتقال من حزب حاكم لفترة طويلة إلى حزب مهيمن، على غرار الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان الذي تحدثنا عنه فيما سبق، أو الحزب الديمقراطي الاجتماعي في السويد، وذلك حسب رغبة قادة الحزب. وعلى الرغم من أن إدارة القادة الكاريزميين كانت القاسم المشترك بين هذه الأحزاب في بداية حكمهم، إلا أن قدرتهم على تعديل هياكل أحزابهم، وتبني لغة العصر، واستيعاب القواعد الاجتماعية الجديدة- ساعدت على تعزيز دوائرهم الانتخابية.

على مدار العقد الماضي ازدادت القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية زيادة كبيرة. ومع ذلك، فإن طبيعة الاستقطاب المهيمن على السياسة التركية بشكل كبير منذ 2011--2012 حدّ من فرصته في شق طريقه إلى دوائر انتخابية جديدة. وهذا يتضح في الدراسة التي نشرتها كوندا KONDA، وهي شركة استطلاع للآراء، التي أفادت

تقاريرها أن نسبة الـ54 في المئة من الناس التي أوضحت أنها ستصوت لصالح حزب العدالة والتنمية في عام 2012 شهدت انخفاضًا مطردًا على مدار الشهور الـ24 اللاحقة؛ نتيجة للتوترات، والاستقطابات السياسية، والتطورات المثيرة الأخرى في البلاد. وفي هذا الصدد، إذا كان من الإنصاف القول بأن الحزب حقق فوزًا آخر كاسحًا في الانتخابات المحلية في 30 مارس بالحصول على 45-46 في المئة من الأصوات، إلا أنه من الصحيح أيضًا القول إن أداءه بلغ أدنى إمكاناته. لكن بعد رحيل أردوغان، إذا رسخ الحزب نفسه، وقلّل من حدة تصاعد التوتر السياسي، ووظّف لغة جديدة، تليق بالمجتمع المتغير في تركيا، فسيكون لديه فرصة للوصول إلى دوائر جديدة.

التداعيات على السياسة الداخلية

على الرغم من أن أردوغان وداود أوغلو على حد سواء يتقاسمان الفلسفة والأهداف نفسها في السياسة الداخلية والخارجية، إلا أنهما يتبنيان أنماطًا ووسائل مختلفة في محاولة تحقيق أهدافهم.

لقد أصبحت عملية السلام الكردية، والصراع على السلطة بين حركة كولن والحكومة، والاستقطاب المجتمعي والسياسي – ولاسيما بعد احتجاجات غازي بارك– أهم القضايا السياسة الداخلية في تركيا في الآونة الأخيرة. كما أن للانتخابات

الرئاسية والتطورات تداعيات على جميع هذه الجبهات.

أولًا، على الرغم من التطورات المثيرة في العام الماضي 2013، إلا أن عملية السلام الكردية لا تزال القضية السياسية الداخلية الأكثر أهمية في تركيا منذ أواخر عام 2012 عندما بدأت العملية. ومع ذلك، فإن احتجاجات غازي بارك في الصيف الماضي، وعملية 17 ديسمبر، والصراع على السلطة بين الحكومة وحركة كولن؛ الحركة الدينية المتغلغلة داخل بيروقراطية الدولة- حولت التركيز بعيدًا عن عملية السلام. ومن ثَمّ تباطأت الحكومة في اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية لدفع العملية قدمًا. ونتيجة لذلك، شعر حزب العمال الكردستاني بالاستياء من هذا الجمود، وانخرط في مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، وهدد بعواقب وخيمة إذا لم يتم تنشيط هذه العملية. مثل هذا الاستياء على الجانب الكردي عرض العملية للخطر، ولاسيما بعد أن حاصر تنظيم داعش بلدة كوباني الكردية في سوريا. وردًّا على تقاعس الحكومة التركية المزعوم بشأن حصار كوباني، بدأت الحركة الكردية موجة من الاحتجاجات الجماهيرية، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 40 شخصًا، وأوصلت عملية السلام إلى طريق مظلم في أكتوبر الماضي. ومع ذلك، بعد هذه التطورات تبدلت الأوضاع بعد الخطوات الإيجابية التي اتخذها كلّ من الحكومة والجانب الكردي.

وإدراكًا لأهمية عملية السلام الكردية داخليًّا ودوليًّا، خصوصًا في الوقت الذي كانت الحكومة فيه تتعرض لانتقادات شديدة واتهامات بفقدان الحماس الإصلاحي- اتخذت حكومة داود أوغلو على غرار حكومة أردوغان، الإجراءات اللازمة لإعادة تنشيط العملية. لا شك أن التكلفة الباهظة التي سيتكبدها كلٌّ من تركيا والحكومة في حالة انحراف العملية عن مسارها، ستحفز الحكومة على إنعاش العملية من جديد. في شهر يوليو تبنى حزب العدالة والتنمية مشروع قانون، وأنشأ لجنة برلمانية في سبتمبر لدفع العملية إلى الأمام. لقد أدركت حكومات كلّ من أردوغان وداود أوغلو قيمة العملية والنتائج المترتبة على خروج القطار عن مساره؛ لذا ستعمل الحكومة الحالية جاهدة للحفاظ على سير العملية في الطريق المرسوم لها.

الصراع على السلطة بين الحكومة وحركة كولن، جذب اهتمام الرأي العام بعد عملية 17 ديسمبر التي دبرتها الحركة، وسيستمرّ هذا الوضع بعد الانتخابات الرئاسية

ثانيًا، الصراع على السلطة بين الحكومة وحركة كولن، جذب اهتمام الرأي العام بعد عملية 17 ديسمبر التي دبرتها الحركة، وسيستمرّ هذا الوضع بعد الانتخابات الرئاسية. حتى الآن، الحكومة تلجأ إلى اللائحة التنفيذية والسلطة التشريعية في هذا الخلاف. وعلاوة على ذلك، نظرًا لوجود الحركة في أكثر من 140 دولة، شرعت الحكومة أيضًا في حملة دبلوماسية في محاولة للضغط على الحكومات الأخرى

للحدّ من أنشطة الحركة على أراضيها. يبدو أن أردوغان مصمّم على الاستمرار في هذه المعركة مع حركة كولن. ومن جانبها، قامت الحركة بدعم مرشح رئاسي مشترك -كما فعلت في الانتخابات المحلية في 30 مارس- واستخدمت وسائلها الإعلامية الكبيرة لإطلاق حملة مناهضة لحزب العدالة والتنمية (أردوغان) في الفترة التي سبقت

انحدر القادة المؤسسون لحزب العدالة والتنمية من الحركة الإسلامية، حركة الرؤية الوطنية (NOM)، التي من أبرز أحزابها وأكثرها أهمية حتى الآن حزب الرفاه (WP)، الذي اندمج في حكومة ائتلافية قصيرة الأجل في الفترة 1996-1997 إلى أن تم إغلاقه من قبل المحكمة الدستورية التركية

الانتخابات. ويبدو أن داود أوغلو سيواصل السير على نفس خطى أردوغان تجاه الحركة.

ثالثًا، يبدو أن الاستقطاب المجتمعي والسياسي الذي بلغ ذروته منذ احتجاجات غازي بارك، بدأ يتراجع بعد رحيل أردوغان من مكتب رئاسة الوزراء. لأنه قد تسبب في بعض من هذا الاستقطاب بأفعاله وخطبه. ومع ذلك، لا ينبغي تضخيم ذلك؛ فعلى الرغم من أن أسلوب أردوغان في السياسة أثار القلق والغضب بين شريحة كبيرة من المجتمع، إلا أنه لا ينبغي أن يقلّل المرء من مستوى الاستقطاب الذي تشهده تركيا في السنوات الأخيرة واختزاله في مجرد لغة أردوغان وسياسته. هناك عوامل هيكلية وتاريخية وراء هذا الاستقطاب. وقد كانت هذه العوامل السبب الرئيس في إخفاق البرلمان في تبني دستور جديد منذ عام 2011، بالرغم من تعهد الأحزاب كافة في البرلمان، في تصريحاتهم الانتخابية قبيل الانتخابات العامة عام 2011، بصياغة دستور جديد ليحل محل الدستور الحالي الذي وضع بعد انقلاب عام 1980 العسكري. ما لم يتم معالجة هذه العوامل بشكل جدي، فإن الاستقطاب سيستمر، وسيصبح السمة المميزة للسياسة التركية. وعلاوة على ذلك، فإن تركيا ستشهد انتخابات عامة في يونيو عام 2015، وهذا من شأنه أيضًا أن يبقي على التوتر في المناخ السياسي قبيل الانتخابات. وهكذا، فإن رحيل أردوغان عن منصب رئيس الوزراء سيؤدي إلى انخفاض متواضع في الاستقطاب في تركيا، لكنه لن يقضي عليه.

الآثار المترتبة على السياسة الخارجية

سيكون لتولي أردوغان منصب الرئيس وداود أوغلو رئاسة الوزراء تداعيات على صعيد السياسة الخارجية أيضًا. لذا فإنه من أجل التوصل إلى نتيجة حول تداعيات تولي أردوغان الرئاسة على السياسة الخارجية التركية، وخاصة بالنسبة لعلاقات تركيا مع الغرب- من الضروري وضع السياسة الخارجية لحكومات أردوغان في سياقها التاريخي والسياسي وكذلك المحلي والإقليمي.

انحدر القادة المؤسسون لحزب العدالة والتنمية من الحركة الإسلامية، حركة الرؤية

الوطنيـة (NOM)، التـي من أبـرز أحزابها وأكثرهـا أهميـة حتـى الآن حـزب الرفـاه (WP)، الـذي اندمـج في حكومـة ائتلافيـة قصـيرة الأجل في الفـترة 1996–1997 إلى أن تـم إغلاقـه من قبـل المحكمة الدسـتورية التركيـة، بدعـوى أن الحـزب أصبـح نقطـة محوريـة للأنشـطة المناهضة للعلمانيـة. احتل نهـج الحركـة تجـاه الغـرب مكانًـا مركزيًّا في صياغة هويتها، وميّـز أحزابها عن غيرها من الأحـزاب النظامية. رفضت أحـزاب حركة الرؤيـة الوطنية كـون الغرب هوية تأسيسـية سياسـية. لكن في وقت لاحق، رأت الكوادر الشـابة الإصلاحية التي انشـقت عن الحركة لتأسـس حزب العدالة والتنمية– أن أهداف الحركة في السياسة الخارجية ومناهضة الغرب كانت السـبب الرئيس لصمت الغرب، إن لم يكـن الموافقـة الضمنيـة على إغـلاق أحزاب الحركـة من قبل المحكمة الدسـتورية (وعادة بتحريـض من الجيش). وبعد الاسـتفادة من دروس المـاضي، سـعى قـادة حـزب العدالة والتنميـة إلى إقامة علاقات أفضل مع الغرب منـذ وصولـه إلى السـلطة في عـام 2002. وبالنظـر إلى أن الحـزب كان في السـلطة لمـدة 12 عامًـا تقريبًـا، فـلا بـد مـن تقسـيم هـذه المـدة إلى فـترات: الأولى (2002–2007)، والثانيـة (2007–2010/11)، والثالثـة (2011–).

في الفـترة الأولى، اهتـم حـزب العدالـة والتنميـة بالربـط بـين حقـوق الإنسـان ولغـة الديمقراطيـة، والتكامـل مـع الاتحـاد الأوروبي، والتغلـب على أزمته بشـأن الأمن والشرعيـة داخليًّا ودوليًّا، حيـث إن كوادره المؤسسـين جاءوا من حركـة الرؤية الوطنية. شهدت هذه الفترة العصر الذهبي للعلاقات بـين تركيـا والاتحـاد الأوروبي. بشـكل أكثر وضوحًا، عدّ حـزب العدالة والتنمية الاتحاد الأوروبي والغـرب صكًّا لمنح الشرعية، ومن ثَمّ اختار احتضان الغرب.

في فـترة ولايتـه الثانيـة، حـاول حـزب العدالـة والتنمية تحقيق التوازن بين السياسـة الخارجية التي تركز على الغرب مع أطر بديلة لتحقيق دور دولي بارز. وأدى تلاشي التهديد العسكري، ونمو الاقتصاد التركي، ووصول قيـادات أوروبيـة معارضة لعضويـة تركيا في الاتحاد الأوروبي في ألمانيا وفرنسـا على التوالي في عامـي 2005 و2007، إلى تراجع موقف حزب العدالة والتنمية الموالي للغرب (الاتحاد الاوروبي والولايـات المتحـدة). خلال هذه الفـترة، انخرطت تركيـا في المناطـق المحيطة بهـا بقـوة أكـبر. ولعبـت تركيـا دورًا فريـدًا عندما قامت بدور الوسـيط في بعض القضايا المسـتعصية، والصراعـات طويلـة الأمـد. وشـمل ذلك التوسـط بين إسرائيل وسـوريا وإيـران والغـرب، والفصائـل الفلسـطينية المختلفة، وإن كان إلى حد كبير دون جدوى.

وكان للربيـع العـربي دور في تشـكيل فترة الولايـة الثالثة لحزب العدالـة والتنمية، حالـة من عـدم وضـوح الرؤيـة في علاقات تركيـا مـع الغـرب. في المراحـل الأولى مـن الربيع العربي، وصعود الحركات الإسـلامية في المنطقـة والتراجـع التدريجـي للولايـات المتحـدة– رأت تركيـا أن هنـاك فرصة لقيادة هـذه الثـورات ومـلء فـراغ القـوى. رأى حـزب العدالة والتنمية أن هويته الإسـلامية

المشتركة مع العرب فرصة مواتية لتشكيل علاقات أوثق مع النخب السياسية في العالم العربي في المستقبل. في الأساس، اعتقد حزب العدالة والتنمية أن هويته (قيمه) ومصالحه تتفق مع مصالح بلدان الربيع العربي. في المقابل، المنافسة على النفوذ كانت لا مفر منها، وخاصة بين فرنسا وبريطانيا، كما تبين من المواقف المتضاربة حول ليبيا. مثل هذه القراءة للأحداث خلقت حافزًا لتركيا لجعل العالم العربي أهم أولوياتها، حتى على حساب العلاقات مع الغرب. أيضًا كان لتوقف فتح فصول جديدة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاث سنوات انعكاسات كبيرة.

على صعيد آخر، استنفد الوضع السوري المعقد على الحدود التركية حدود تركيا والفجوة بين القدرات والخطاب، بجانب اعتمادها على الغرب في المجال الأمني. وسرعان ما تحول تحسن العلاقات مع الغرب، وخاصة حلف شمال الأطلسي، إلى انتقادات شديدة اللهجة إلى الغرب والنظام الدولي لعدم تدخله لحل الصراع السوري. وصلت الانتقادات الشديدة اللهجة للغرب إلى ذروتها مع احتجاجات غازي بارك. عدّت النخب السياسية التركية مواقف الغرب تجاه الأزمة السورية مظهرًا من مظاهر إستراتيجيته المعادية للإسلام في المنطقة. وعزز نهج الغرب عمومًا تجاه أزمة أوكرانيا هذا الشعور. وبالإضافة إلى ذلك، أيضًا نظرت الحكومة إلى الانتقاد الدائم لتركيا في وسائل الإعلام

عدّت النخب السياسية التركية مواقف الغرب تجاه الأزمة السورية مظهرًا من مظاهر إستراتيجيته المعادية للإسلام في المنطقة. وعزز نهج الغرب عمومًا تجاه أزمة أوكرانيا هذا الشعور

والدوائر الرسمية في الغرب من خلال نفس العدسات.

ومع ذلك تحاول الحكومة جزئيًا استعادة علاقاتها مع الغرب، بالوضع في الاعتبار قيمة الروابط الغربية. ويوضح هذه الرغبة، تطورات، مثل فتح فصل جديد في مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بعد ثلاث سنوات، وتوقيع اتفاق إعادة القبول، وبدء محادثات حول تحرير التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي، وقرار حزب العدالة والتنمية فتح مكتب في بروكسل، والإصلاح التدريجي للعلاقات مع إسرائيل. لكن هناك أمثلة مضادة أيضًا؛ على سبيل المثال، قرار حزب العدالة والتنمية الرحيل عن حزب الشعب الأوروبي (EPP)؛ بسبب رفض رفع مستوى صفة حزب العدالة والتنمية من مراقب إلى عضوية كاملة، من أجل الانضمام إلى تحالف المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين (AECR).

لذلك في فترة ولاية حزب العدالة والتنمية الثالثة، ظهرت اتجاهات معارضة، بسبب عدم وضوح رؤية قواعد

علاقات تركيا مع الغرب. وسيتم تحديد الاتجاه المستقبلي إلى حد كبير وفقًا للسياق السياسي المحلي والإقليمي ورد فعل الغرب. لكن من غير المحتمل أن يحدث أي تغيير جذري في طبيعة العلاقات بين تركيا والغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بسبب تولي أردوغان منصب الرئاسة، لأن هناك مستوى كبيرًا من العوامل الهيكلية تؤثر في الطبيعة الحالية للعلاقات. كما أنه من غير المرجح أن تختفي هذه العوامل الهيكلية خلال فترة رئاسة أردوغان ورئاسة داود أوغلو للوزراء.

الخاتمة

لقد كانت الانتخابات الرئاسية والتطورات بمثابة منحى جديد في السياسة التركية الشديدة الاستقطاب. للمرة الأولى في تاريخها تذهب تركيا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيسها، وهو ما أثار الجدل مجددًا حول النظام السياسي، وتمتع الرئيس الحالي بشرعية ديمقراطية راسخة، ومن ثَمّ بسلطة كبيرة. وعلاوة على ذلك، بشرت الانتخابات الرئاسية بنهاية عهد رئاسة أردوغان للوزراء وبدء عهد داود أوغلو. وأخيرًا، ستكون لهذه الانتخابات أيضًا تداعيات مهمّة على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا.

genpa

genpa.com.tr

الشركة الحائزة على المرتبة الأولى في فئة الهواتف النقالة والمرتبة السادسة في الترتيب العام لتقنية المعلومات **500**.

لدينا **3600** موزع و وأكثر من **5400** نقطة بيع على مستوى البلد.

أصبحنا رواد توزيع الهواتف النقالة بـ **10** وكالة و مديرية إقليمية على مستوى تركيا.

مع GENPA أنتم دائما مع الأحباب ...

TURKCELL iPad iPhone SAMSUNG

ERDEM HOLDİNG GENPA هي مؤسسة عائدة لمجموعة أردام القابضة